TJFPS
IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
Contents lists available at Academic Scientific Journal
http://www.iasj.net
Tikrit Journal for Political Science

محددات السلوك الانتخابي في العراق بعد عام 2003

Determinants of Electoral Behavior in Iraq After 2003

م.د. معتز اسماعيل خلف (*)
جامعة الانبار / مركز الدراسات الاستراتيجية

Lecture. Moataz Ismail Khalaf

Article info.

Article history:
- Received 18 May 2021
- Accepted 12 June 2021
- Available 30 June 2021

Keywords:
- **Electoral**
- **Electoral Behavior**
- Iraq
- political culture
- Socialization

Abstract: The electoral behavior of the Iraqi citizen is affected by several political, social, economic and organizational factors and variables that play a prominent role in determining the dimensions of his political behavior, and drawing the features of the post-electoral process, and these influences stem from the reality of Iraqi society. The determinants of sub-identity, tribal affiliation, social political upbringing and traditional political culture As well as determinants that play a determining role for the Iraqi electoral behavior.

(*)**Corresponding Author**: Lecture. Moataz Ismail Khalaf ،**E–Mail**: moataz.ismail1983@uoanbar.edu.iq ، **Tel**: 07817073225، **Affiliation** Anbar University.

:.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

الاستلام: 18\5\2021

القبول: 12\6\2021

النشر :30\6\2021

الكلمات المفتاحية:

–الانتخاب

–السلوك الانتخابي

–العراق

–الثقافة السياسية

– التنشئة الاجتماعية

الخلاصة: يتأثر السلوك الانتخابي للمواطن العراقي بعدة عوامل ومتغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وتنظيمية تلعب دوراً بارزاً في تحديد أبعاد سلوكه السياسي ، ورسم ملامح عملية ما بعد الانتخابات ، وهذه التأثيرات تنبع من واقع المجتمع العراقي. محددات الهوية الفرعية والانتماء العشائري والتنشئة السياسية الاجتماعية والثقافة السياسية التقليدية وكذلك المحددات التي تلعب دورًا حاسمًا في السلوك الانتخابي العراقي.

المقدمة:

يتأثر السلوك الانتخابي للناخب في النظم الديمقراطية بعدة عوامل ومتغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وتنظيمية، تلعب دوراً بارزاً في تحديد ابعاد السلوك السياسي للمواطن، وترسم معالم العملية الديمقراطية وتكون هذه المؤثرات نابعة من واقع المجتمع في تلك الدول، أما في مجتمعاتنا التي تعاني من ازمات سياسية واجتماعية واقتصادية والتي تكاد تكون مستمرة، فإن السلوك الانتخابي يتأثر بشكل مغاير ومختلف عن ما هو موجود في الدول الديمقراطية فمثلاً تلعب الانتماءات الطائفية والقبلية دوراً مؤثراً بشكل واضح في مجتمعاتنا التي تعد من المجتمعات ذات الثقافات التقليدية، وهذا الواقع يشمل المجتمع العراقي إذ تلعب هوية الفرد وانتماءه الفرعي دوراً محدداً في الخيارات الانتخابية.

أهمية البحث:

يركز البحث على أهمية دراسة المحددات الانتخابية للناخب العراقي، خاصة إذا ما حددنا أن هذا السلوك في أغلبه سلوك جمعي يمثل التكوينات المجتمعية العراقية، وان السلوك الانتخابي في العراق تؤثر فيه محددات الهوية الفرعية والانتماء القبلي والتنشئة الاجتماعية السياسية والثقافة السياسية التقليدية فضلاً عن محددات اخرى سنبحث فيها في متن البحث. فضلاً عن اهمية تعزيز الدراسات العراقية المتخصصة في السلوك الانتخابي العراقي.

إشكالية البحث:

ينطلق البحث من اشكالية مفادها أن الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد العام 2003، فضلاً عن بعض المتغيرات الأخرى شكلت محددات مؤثرة بشكل سلبي على السلوك السياسي للناخب العراقي وعملت على أدلجة التوجهات الانتخابية له.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا البحث في مداخله النظرية هو ما المقصود بالسلوك؟ وما المقصود بالسلوك الانتخابي؟ وما هي توجهات السلوك الانتخابي في العراق بعد العام 2003؟ وما هي المحددات التي تؤثر على توجهات السلوك السياسي للناخب العراقي بعد العام 2003؟.

فرضية البحث:

إن الاجابة عن الاسئلة السابقة تقودنا للإفصاح عن فرضية البحث بأن السلوك السياسي للناخب العراقي تتجاذبه مجموعة من المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، تعمل على التأثير بشكل واضح على مخرجات عملية الانتخابات في العراق التي تعد نتيجة منطقية للسلوك الانتخابي للمواطن العراقي.

منهجية البحث:

استخدمنا للوصول إلى نتائج علمية تعين على التحقق من فرضية البحث، منهج التحليل النظمي.

هيكلية البحث:

استناداً لكل ما تقدم قسمنا البحث الى ثلاثة مباحث تتخللها مطالب تعالج كل مشكلة البحث، فضلاً عن مقدمة وخاتمة.

المبحث الأول: ماهية السلوك والسلوك الانتخابي:

المطلب الأول: ماهية السلوك:

علم السلوك الانتخابي، هو علم دراسة الميول والرغبات التي يسعى المرشحون إلى تحقيقها أو إقناع الناخبين بها كما يقوم بدراسة أنماط التصويت، والتنبؤ بالنتائج المتعلقة به، ويمكن اعتبار هذا الميدان فرعاً متخصصاً في علم الاجتماع، خاصة في ظل انتشار استطلاعات الرأي المنتظمة (الدورية) حول نوايا التصويت لدى الناخبين، والاستطلاعات الضخمة التي تجرى في أعقاب الإنتخابات، وسهولة الإطلاع على إحصاءات التعداد السكاني، وتدقيق أساليب وعمليات تحليل البيانات وبرامج بناء النماذج. كما يدرس هذا العلم عملية التصويت والاتجاهات المختلفة أثناءها.[1]

يعرف السلوك بأنه جملة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي في موقف ما تحقيق أمكانياته وحفظ توتراته التي تدفعه على الحركة بتهديدها لتكامله، ويتضمن السلوك البشري التفكير الشعوري الذي هو سلوك رمزي يحل محل السلوك المادي أو يمهد له، فهو تجريب عقلي يلعب فيه تأجيل الاستجابة وتوقع السلوك المادي دوراً مهماً من ناحية، كما يتضمن السلوك الاتصالي من حيث هو مظهر أساسي لتفهم الكائن الحي مع بيئته من ناحية أخرى.[2]

---

[1] – الموسوعة السياسية، مفهوم السلوك الانتخابي، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الرابط:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A
تم زيارته في: 2021/4/25.

[2] – عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص94.

ويشير السلوك الى استجابة الفرد لمؤثر أو موقف خارجي إلا أن تلك الاستجابة تتباين على وفق نوعية المؤثر أو الموقف من جهة، وطبيعة السمات الشخصية للفرد من جهة أخرى، وقد تكون تلك الاستجابة حركية وعقلية واجتماعية.[1]

بكلمة أخرى يمكن ان يعرف السلوك بأنه التصرفات والأفعال كلها التي تصدر عن الفرد وتشمل أوجه النشاط جميعاً، العقلي والحركي والاجتماعي، التي يقوم بها الافراد.[2]

المطلب الثاني: ماهية السلوك الانتخابي:

السلوك الانتخابي أحد أهم اشكال السلوك السياسي*، وتبرز أهميته في النتائج التي تترتب عليه في الدول الديمقراطية، فالانتخابات هي الوسيلة الوحيدة–في هذه الدول لتداول السلطة، واختيار المسؤولين العموميين في درجاتهم العليا (رئيس دولة، ورئيس مجلس الوزراء، والوزراء، والمحافظين، وأعضاء المجالس التشريعية والمحلية والبلدية...الخ). ومن هنا تبدوا منطقية الأهمية التي يضعها علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسي على دراسة السلوك الانتخابي،

[1] – صالح عباس الطائي، المدخل الى السياسة الخارجية: دراسة في السلوك السياسي الخارجي،(بغداد، مطبعة الكتاب، 2014)، ص124.

[2] – علي احمد علي، السلوكية مدخل لدراسة السلوك وفهمه وتطوره، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1983)، ص25.

* – يعرف السلوك السياسي بأنه عبارة عن مجموعة النشاطات العملية لدى الاطراف الاجتماعية، والتي ترتبط بفكرة المشاركة السياسية، أي التي تحدث تأثيراً في طريقة الحكم. ينظر: فيليب بروا واخرون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة: هيثم اللمع، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2005)، ص239. ويرتبط السلوك السياسي بأهداف الفعل السياسي ونتائجه على صعيد الفرد والجماعة، وهذا السلوك السياسي يشير الى معنيين هما:

المعنى الاول: معنى ضيق يشير الى سلوك الناخبين، وكان هذا الاستخدام لمصطلح السلوك السياسي شائعاً لدى علماء النفس والنفس الاجتماعي والاجتماع.

المعنى الثاني: يمثل اتجاهاً متداخلاً للبحث ويسعى الى فهم الحكومة كعملية تتألف من سلوك الأفراد وتفاعل الجماعات مع بعضها البعض، فهو يشمل طائفة متنوعة من الظواهر السياسية. ينظر: محمد عدنان محمود الخفاجي، أثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي في المجتمعات النامية والمقدمة: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2001، ص49.

بل أن هذا السلوك كان إلى فترة قريبة مرادفاً للسلوك السياسي نفسه، لأن هؤلاء العلماء لم يجدوا أهمية لدراسة الاشكال الأخرى من السلوك السياسي.[1]

ويقصد بالسلوك الانتخابي ايضاً "كيف ولماذا يصوت الفرد لمرشح أو حزب أو لنقابة أو لتنظيم معين، وكيف يصوت ولماذا تصوت دولة في التنظيمات الدولية على القضايا المختلفة المعروضة أمام تلك التنظيمات، ولماذا يشارك الفرد في الانتخابات ولماذا يمتنع عن المشاركة في الانتخابات"، ولأن هذا السلوك مرتبط بالإنسان الذي له ميول وتوجهات فلابد ان يمتلك صفة عدم الثبات نتيجة تقلب سلوك الناخب وتغيير الجهة التي يصوت لها وهنا نكون امام اتجاهين للسلوك الانتخابي هما:

اتجاه ايجابي: أي المشاركة الفاعلة في الانتخابات أو القيام بالترويج بمختلف الطرق للجهة التي يتبناها الناخب والقيام بعملية التصويت سواء كان ذلك عن إيمان بأهمية دوره في التغيير أو الانتماء الى الجهات والاحزاب المشاركة في الانتخابات أو عن قناعة راسخة بالمرشح وكفاءته القيادية وتوافق أهدافه مع أغراض الناخب وتكاملية العلاقة المنفعية بين الاثنين.

اتجاه سلبي: أي امتناع الناخب وعزوفه عن المشاركة في الانتخابات بأي شكل من الاشكال بدءاً من التسجيل في سجل الناخبين وانتهاءً بالمشاركة في التصويت، وفي بعض الاحيان يقوم بترك ورقته بيضاء أو يقوم بما يبطل تلك الورقة، وهو سلوك متعمد يدركه الناخب ويقوم به عن قناعة، وقد لا يقتصر الامر على الافراد بل يتحول إلى امتناع تمارسه الجماعة لعدة اسباب منها:[2]

1- الشعور بعدم جدوى الانتخابات في التغيير.

2- الشعور بالظلم من قبل الاغلبية الحاكمة.

3- قد يعبرون عن آراء احزابهم المعارضة التي لا تشارك هي الاخرى في الانتخابات.

---

[1] – احمد عبدالله الناهي وخضر عباس عطوان، السلوك السياسي: دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الاولى، (عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017)، ص184.

[2] –قاسم العبودي، السلوك الانتخابي، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الرابط:
https://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/29598-1-34
تمت زيارته في: 2021/4/25.

4- اتصاف البعض باللامبالاة وفقدان الاهتمام بالأمور الخارجة عن محيط الاسرة.

5- تعثر الدولة في توفير ظروف ملائمة تيسر العملية الانتخابية.

6- وقد يكون الامتناع لغير الاسباب المذكورة ودون عذر مبرر لذلك الامتناع.

فالسلوك الانتخابي يحاول من خلاله المواطن أن يظهر ولائه للنظام السياسي، فهو إما أن يكون تأييداً لشرعية السلطة السياسية، وبالتالي يؤمن ويعتقد المواطن بشرعية تطبيق التشريعات والقوانين الحكومية على المجتمع، أو يرفضه ويمتنع عن الانصياع للأوامر والتشريعات الحكومية، ويعزف عن المشاركة السياسية في الانتخابات.

هذا السلوك معرض إلى التغير والتبدل نتيجة نزوع الناخب الى تغيير ولائه في الانتخابات على نحو متكرر، وقد زاد شيوع هذا المصطلح نتيجة لزيادة تقلب سلوك الناخبين في أوربا في ستينات القرن الماضي.[1]

المبحث الثاني: السلوك الانتخابي في العراق بعد العام 2003:

لا شك أن انتقال العراق من مرحلة حكم الحزب الواحد الى نظام سياسي متعدد الاحزاب قد أشر بداية مرحلة جديدة من المشاركة السياسية التي يشكل السلوك الانتخابي للمواطن العراقي دعامتها الأساسية بوصفه سلوكاً جماعياً واحصائياً بطبيعته، فهو يسمح بمعرفة مدى انتشار القيم السياسية الديمقراطية في أوساط الشعب ومدى وعي المواطن لطبيعة العمل السياسي وأهدافه، وكذلك يحدد مدى انتشار الاحزاب داخل المجموعات المختلفة للناخبين من خلال تأييدهم لمواقفها السياسية والايديولوجية، كما أنه يعبر عن ترجمة حقيقية لمواقف الناخبين السياسية، ويحدد مدى قوة وشعبية كل حزب سياسي ومن ثم قدرته على الاستمرار على مواقفه الايديولوجية نفسها أو تغييرها بما يتماشى مع التوجهات السياسية للمواطنين.[2]

إن ما يلاحظ في انتخابات ما بعد عام 2003، هو حماس الشعب العراقي الذي كان واضحاً في ذهابهم إلى مراكز الاقتراع، والذي يعود بشكل واضح للتحشيد الأثني والطائفي والمذهبي، أو بسبب حرمان المواطن العراقي من هذا الحق لمدة طويلة قبل عام 2003، على

[1] – فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الامارات، مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص495.

[2] – أحمد عبدالله الناهي وخضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص185.

الرغم من سوء الوضع الأمني وبعد المسافة بين مراكز الاقتراع ومساكن بعض الناخبين والوقوف في طوابير طويلة والإنتظار للدخول إلى مركز الإقتراع، وعلى الرغم من تميز تلك المشاركة هو بالتعددية السياسية فيها وبمختلف توجهاتها على عكس الانتخابات قبل عام 2003، والتي أغلبها أمتازت بحزب واحد وقائد واحد إلا أنها (المشاركة) كانت انتقائية بسبب الأطر المنظمة لها والمعايير التي اعتمدتها التي أدت إلى تكريس البعد الطائفي في السياسة العراقية، من خلال تخندق كل طائفة في قائمة خاصة بها التي كان أغلبها تقوم على أساس جغرافي مناطقي وطائفي، وبموجب هذه المحاصصة أعطى منصب رئيس الجمهورية للأكراد ومنصب رئيس الوزراء(للشيعة) ومنصب رئيس البرلمان للعرب (السنة).[1]

وتعد سمة الاستقطاب الطائفي والاثني أحد سمات السلوك الانتخابي العراقي، ذلك أن المرحلة التي أعقبت التغيير السياسي شهدت انحساراً في الولاء للوطن وفكرة المواطنة لصالح الولاء الطائفي والاثني، فأصبح الحديث عن المكونات الاجتماعية العراقية وتمثيلاتها من قبل هذه الكتل السياسية أو تلك بديلاً عن الحديث عن الاحزاب والقوى السياسية، وليس أدل على ذلك من عدم فوز أي مرشح من التحالف الكردستاني خارج المناطق الكردية، وكذلك الأمر بالنسبة للائتلاف والتوافق بحيث كان ممكناً معرفة نتائج الانتخابات سلفاً بوجه تقريبي لمعرفة عدد المقاعد المخصصة لكل محافظة. واذا اردنا أن نعطي تفسيراً لهذا السلوك الانتخابي يمكن ان نوجزه بالتالي:[2]

1- عدم اعتماد العراقيين على تجارب سابقة في الممارسة السياسية التعددية، إذ أن آخر انتخابات تعددية جرت في العراق قبل العام 2005، هي انتخابات البرلمان عام 1954، وهو ما يشير أن كافة العراقيين دون سن التاسعة والستين لم يسبق لهم الاشتراك في انتخابات تعددية.

2- ضعف الوعي السياسي للمواطن العراقي، وهو أمر يرتبط بعدم وجود أحزاب متعددة قبل عام 2003، وعدم وجود صحافة حرة، أو صحف حزبية، وانعزال العراق تقريباً عن العالم الخارجي، وقد كشفت الاستطلاعات التي جرت قبل الانتخابات أن بعضاً من العراقيين لا

[1] – سعد عبدالحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي: (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير (غير منشوره)، جامعة النهرين، بغداد، 2009، ص127.

[2] – احمد عبدالله الناهي وخضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص189.

يعرفون شيئاً عن الاحزاب السياسية العراقية وبرامجها، والفرق بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني، أو بين الاسلامي والعلماني...الخ.

3- عزوف المواطن عن المشاركة في الانتخابات نتيجة لعدم رغبته في خلق أعداء أو خصوم له في حالة تصويته لما يراه هو الأفضل، وكذلك بسبب شعور المواطنين بعدم أهمية أصواتهم في التأثير على نتائج الانتخابات، وكذلك بسبب انشغالهم بمشكلات الحياة اليومية.

وهنا يمكننا القول أن السلوك الانتخابي في العراق شهد تزايداً واضحاً في المشاركة السياسية في الانتخابات بعد 2003، سواء كان هذا على صعيد ممارسة حق الانتخاب من قبل المواطنين، والذي يمكن أن يرجع إلى التعبئة الدينية والسياسية والطائفية، أم بسبب مظاهر تثقيف المجتمع العراقي على ممارسة هذا الحق من خلال وسائل الأعلام المختلفة، أم لرغبة المواطن في التخلص من الوضع المتردي الذي أمتدت تأثيراته على مختلف جوانب الحياة مما دفعهم إلى الإندفاع وبقوة إلى الانتخابات على أمل إيجاد حكومة لتخلصهم من هذا الوضع المتردي. لكن هذا الاندفاع للمشاركة السياسية حدت من تزايده مجموعة كبيرة من المعوقات منها قلة الانجاز الخدمي وتفشي ظاهرة الفساد المالي والذي يقدر بمليارات الدولارات نتيجة لسوء ادارة الدولة، وكنتيجة منطقية للمحاصصة الطائفية في العمل السياسي التي أنتجت مؤسسات سياسية غير قادرة على تلبية أبسط متطلبات الخدمات اليومية للمواطن العراقي من كهرباء وماء، وكنتيجة منطقية لكل السلبيات كانت نسبة المشاركة السياسية في انتخابات عام 2018 ضئيلة بالمقارنة بسابقاتها من الانتخابات، وهذا يفسر السلوك الانتخابي الممتنع عن المشاركة، ويفسر اليأس الذي وصل اليه المجتمع العراقي وعدم قدرة مؤسسات الدولة العراقية على معالجة الخلل الكبير والمتراكم في العمل السياسي بعد 2003، وكانت احتجاجات الاول من اكتوبر/تشرين الاول نتيجة حتمية لكل السلبيات السابقة وعدم قدرة النظام السياسي العراقي على الاصلاح الذي ينشده المجتمع، ولن تكون اخر الاحتجاجات بل من المتوقع أن تستمر الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والخدمات بعد انكشاف جائحة كورونا.

وفيما يتعلق بالسلوك الانتخابي العراقي، فأنه ضعيف في أغلب الانتخابات، لكن في المقابل يقوى عند التحفيز القومي أو العرقي، ويقوى بشكل أكبر عند التحفيز للطائفة أو الرموز الدينية أو القبيلة، وإذا ما وجد رأي عام إزاء المسائل السياسية المهمة فانه لا يؤخذ على محمل

الجد، فالدين يكبح الفرد العراقي والشيخ ورئيس القبيلة ورب الأسرة، فجميع هذه العناصر لا تشجع على سلوك سياسي مستنير وشجاع ، فالمجتمع في ولاء دائم لا يؤثر في القرارات وإنما عليه أن ينفذ توصيات النخب الاثنية، أو الدينية، أو أمر رب الأسرة.[1]

المبحث الثالث: محددات السلوك الانتخابي في العراق:

للسلوك الانتخابي العراقي مجموعة من المحددات التي يمكن أن تتحكم بتوجهات السلوك السياسي للناخب العراقي، نركز منها على الآتي:

المطلب الأول: المحددات السياسية وتنقسم الى:

أولاً: الثقافة السياسية:

يرى الدكتور الجابري إن الثقافة هي المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، وعن نظره هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده، وما ينبغي إن يعمل وما لا ينبغي إن يأمل.[2]

وللثقافة خصائص حددها الدكتور محمد أحمد بيومي بالآتي:[3]

1- ان أي ثقافة تنشأ وتؤثر تأثيراً واضحاً في أفعال و سلوك أفراد المجتمع، تنعكس على الأداء السياسي للنظام.
2- تنظم الثقافة وتوجه المطالب الأساسية.
3- يتخذ بعض هذه التوجهات والأفعال شكلاً رسمياً و يتمثل في أنماط سلوكية معترف بها وتعَّد مقبولة ويعَّد الخروج عليها خروجاً على تقاليد المجتمع.
4- وهذا بدوره يعطي الثقافة صفة الاستمرار في تطورها وفي تاريخها وتصبح نسقاً تراكمياً.
5- إن الثقافة تمثل مقاومة تختلف شدتها من مجتمع إلى أخر و من عصر الى أخر بالنسبة لتيار التغيير الذي يواجه المجتمع.

---

[1]-خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، في الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، مصدر سبق ذكره، ص ص 19-20.

[2] – محمد عابد الجابري في سيد ياسين وآخرون، العرب والعولمة، العولمة والهوية الثقافية: تقييم نقدي لممارسات العولمة الثقافية، ط3، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2003)، ص298.

[3] – محمد احمد بيومي، الانثروبولوجيا الثقافية،(بيروت، الدار الجامعية, 1983)، ص ص9-10.

6- أنها ثابتة بدرجات مختلفة اقل أو أكثر في مواجهة التغيير.

أما الثقافة السياسية فتعرف بأنها مجموعة من القيم والمعتقدات السياسية الاساسية السائدة في المجتمع، والذي تميزه عن غيره من المجتمعات، وتقود الى نوع من التلازم الاجتماعي لسلوك المجتمع، ومشاعره، والذي يعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية.[1]

والثقافة السياسية في العراق ترتبط ببيئة تقليدية، تستوعب الثقافات المحلية القائمة على علاقات القرابة والعرف والدين، وهي ثقافة ما قبل الثقافة السياسية الخاصة بالدول أو بالمجتمع الوطني، وينتشر هذا النوع من الثقافة في أغلب بلدان عالم الجنوب، الذي تؤدي فيه العلاقات القرابية والعشائرية والطائفية دوراً في تحديد الولاءات والانتماءات السياسية.[2]

ويعد العراق من البلدان التي تتميز بالتنوع الديني والعراقي، ويطلق على العراقيين من ابناء الديانات والقوميات الاخرى من غير العرب المسلمين بـ (الاقليات)[3]، ويتلازم التنوع القومي والديني واللغوي مع بزوغ العراق ككيان حضاري، وكتعبير عن امتداد تاريخي من تعايش الجماعات الاثنية. في العام 2003، وهو عام الغزو الامريكي للعراق حصل تحول في فلسفة النظام السياسي العراقي، إذ انتقل من انموذج (دولة/امة) بناء على هوية ادماجية جامعة هي الهوية العربية، إلى نظام يقوم على فكرة (دولة/المكونات). وعكست الهندسة التمثيلية للمكونات في مجلس الحكم العراقي الرؤية الامريكية بشأن تقسيم المجتمع العراقي الى ثلاث جماعات كبرى (الشيعة، السنة، الاكراد) وبقية الجماعات الاصغر (الاقليات)، هذه الهندسة اعادت صياغة هوية الدولة/ المجتمع من جديد.[4] وفي ظل هذا التنوع الثقافي في العراق عملت النخبة السياسية على استدعاء المورث القديم والذاكرة الجماعية لتبرير أهدافها وبرامجها السياسية المتناقضة، وبدأت عملية مأسسة الطوائف وتحاصصها وتشكّل القوى السياسية على اساسها، وتبرز هذه الطائفية

---

[1]- هشام حكمت عبدالستار حسين، الديمقراطية واشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، 2002، ص22.

[2] - عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، (بيروت، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، 2011)، ص240.

[3] - سعد سلوم، حماية الاقليات الدينية والاثنية واللغوية في العراق: دراسة تحليلية في الاطر الدولية والاقليمية والوطنية، (الكوفة، كلية الاداب، جامعة الكوفة، 2017)، ص7

[4] - سعد سلوم، الوحدة في التنوع: التعددية وتعزيز المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في العراق، (مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، 2015)، ص ص145-146.

السياسية في عملية الصراع على السيطرة على السلطة في الدولة العراقية، أو للتحشيد الطائفي ضد سيطرة الدولة، بحجة أنها تجري قيادتها من جانب طائفة بعينها، ما يعني العودة الى خيار الصراع الطائفي على الدولة، والمشاركة فيها عبر المحاصصة، وهذا الواقع هو نتاج تاريخي لاستمرار الطائفية السياسية ودسترتها. والسبيل الوحيد لبقاء العراق موحداً هو رفض الطائفية السياسية كنظام للدولة يعيد انتاج الطائفية والطوائف ككيانات سياسية، والقبول بالتعددية الطائفية كمسألة هوية ثقافية أو انتماء مذهبي أو ديني.[1] ويمكن القول أن عراق ما بعد العام 2003، كان إزاء رجال سياسة يتعكزون على الانتماءات الفرعية لمكونات المجتمع المتعدد، وليس بإزاء رجال دولة، فضعف إمكانات وثقافة إدارة الدولة كان إحدى أهم المشكلات القائمة في العراق الآن، فالطبقة السياسية لا تملك مؤهلات كافية لإدارة الدولة بكل مفاصلها، وربما لا زالت تفكر بطريقة (رد فعل المعارضة)، وهذا ما يظهر بشكل جلي في أن الكتل والاحزاب التي تقاسمت السلطة، قد اقحمت البعد السياسي على البعد الاداري في إدارة البلد، ففقدت الادارة والتخطيط ثقافة التنفيذ للقرارات السياسية، لعدم وجود مؤهلات علمية حقيقية لدى الوزراء أو من يقود دفة التحكم في إدارة شؤون البلد، فصانع القرار السياسي، لم يستطع استيعاب ثقافة التغيير والتماهي مع متطلبات العصر، في سرعة صنع القرار وانجازه والتعامل مع الجانب الخدمي وفق السقف الدولي أو الاقليمي، فلا ارقام أو مقاييس للنجاح والامور تسير فقط تحت فرحة التغيير ولا جديد ملموس للمواطن الذي أنتظر التحول بعد سقوط النظام.[2] هذا النمط من الادارة لا يمكن أن ينمي ويفعل ثقافة سياسية مدنية، بل على عكس ذلك سينتج ثقافة سياسية تقليدية أو ربما سينتج أن استفحلت المتغيرات السلبية ثقافة خضوع سلبية ترى في العمل السياسي سلوك لا شأن للمواطن فيه.

[1] – عزمي بشارة، (الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة)، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2018)، ص463.

[2]– كامل حسون القيم، البرلمان والحكومات المحلية في الرأي العام العراقي، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد الخامس، (مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابريل /نيسان 2013)، ص156.

الجدول (1) يبين نسبة السلوك الانتخابي بين المشاركة السياسية والعزوف عن الانتخابات (2004-2014)

ت	موعد الانتخابات	عدد الناخبين بالملايين	عدد المصوتين	النسبة المؤية	نسبة العزوف
1	انتخابات الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات 2005/1/31	14،222،900	8،286،100	%58،26	%41،74
2	الاستفتاء على الدستور العراقي الدائم 15/تشرين الاول/2005	14،222،900	9،852،293	%69،28	%30،72
3	انتخابات مجلس النواب العراقي 5/كانون الاول 2005	15،568،702	11،888،906	%76،36	%23،64
4	انتخابات مجالس المحافظات كانون الثاني 2009	14،858،586	7،753،195	%52،18	%37،61
5	انتخابات مجلس النواب العراقي اذار 2009	19،240،093	12،002،962	%62،39	%37،61
6	انتخابات مجالس المحافظات نيسان 2013	20،091،400	12،388،300	%61،66	%38،34
7	انتخاب مجلس النواب العراقي اذار 2014	20،432،499	12،717،879	%62،24	%37،76

المصدر: عدي عبد مزهر، ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق، (بيروت، مكتبة زين الحقوقية والادبية، 2017)، ص222.

إن نسب العزوف الكبيرة التي شهدتها الانتخابات العراقية بعد التغيير تعود في أغلب أسبابها الى فقدان النظام السياسي لشرعيته بسبب تواجد الاحتلال الامريكي، فضلاً عن اسباب اخرى من بينها أن الفرد العازف عن التصويت قد فقد الشعور بالانتماء للمجتمع السياسي في

الدول العراقية، أو أنه تأثر بتوجهات نخبه السياسية أو الطائفية أو قادة مذهبه الديني الذين حرموا المشاركة في الانتخابات. أو أن المواطن العراقي وصل الى مرحلة القناعة بعدم جدوى المشاركة السياسية في الانتخابات، وان مشاركته لن تغير من الواقع السياسي شيئاً، وان نتائجها محسومة لمن يعتقد أنهم فاسدين. وأيضاً يرجع سبب العزوف لغياب نوايا الاصلاح السياسي في منظومة العمل الحكومي العراقي، فهو يرى أن الانتخابات السابقة (2004–2018)، مجرد سيناريوا أو ديكور لا يمكن تغيير واقعه السياسي، وهذا السلوك الانتخابي نابع من الثقافة السياسية السائدة بشكل عام في المجتمع العراقي.

هنا نقول أن الثقافة السياسية أثرت في السلوك الانتخابي للمواطن العراقي من خلال:

أ- جعل سلوك الفرد العراقي يستند على المعتقدات الدينية والانتماءات الفرعية والتي تتحكم بالقناعات السياسية التي تتحكم بالاختيار للمرشح.

ب- تؤثر الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي للفرد من خلال جعله يعمل دائماً على الموازنة بين المعايير التي تفرض عليه، وقيمه ومعتقداته الدينية والاثنية والسياسية.[1]

ت- تجعل المواطن يحتكم في توجهاته السياسية الى الجهوية (الولاءات القبلية، والولاءات الطائفية، والاثنية وغيرها) عند الادلاء بصوته.

ونتيجة لهذا فإن الكتل السياسية في عراق ما بعد 2003، فشلت في عقلنه الشارع العراقي بإتجاه بناء ثقافة سياسية مشاركة وواعية، لمجمل التطورات السياسية والاجتماعية على الساحة السياسية العراقية، فالعقلية السياسية العراقية ما زالت تقليدية تتأثر بالنوازع العشائرية والقبلية والطائفية قبل النوازع المدنية والحضارية، وعلى الرغم من وجود أحزاب ذات ثقل جماهيري على الساحة السياسية العراقية إلا أنها مازالت تعمل في وسط ثقافة سياسية غير منشورة وما زالت خاضعة لأنماط الشفاهية السياسية والشعارات، في حين يفترض بهذه الأحزاب أن تخترق

[1] - لحبيب بليه وعبدالله بالغيث، محددات السلوك الانتخابي في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (19)، (الجزائر، 2018)، ص ص443–444.

المجتمع أفقياً إذ تضم في عضويتها أفراد مختلفين بغض النظر عن انتماءاتهم والتي تعطي لمفهوم الأغلبية السياسية أو البرلمانية معناها عبر برنامج سياسي يمثل مصالح الجميع.[1]

ثانياً: التنشئة الاجتماعية السياسية:

يذهب مفهوم التنشئة إلى تنشئة الفرد منذ ولادته ليكون كائناً اجتماعياً وعضواً في مجتمع معين، وهي تستهدف ترويض الفرد على آداب السلوك الاجتماعي، وتعليمه لغة قومه وتراثه الثقافي والحضاري من عادات وتقاليد وسنن اجتماعية وتاريخ قومي. وقد يستعمل في أثناء التنشئة أسلوب الحزم للقضاء على ما يبدو من مقاومة لهذه المواصفات والقيم، ويتم ترسيخ قدسية الأخيرة في نفس الشئ لكي ينشأ عضواً صالحاً من أعضاء المجتمع.[2]

وتعرف التنشئة الاجتماعية السياسية على أنها: "تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات التنشئة (الأسرة، المدرسة، وسائل الأعلام...) من خلالها إلى إكساب الفرد طفلاً- فمراهقاً- فراشداً، القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة والضرورة لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع.[3]

وتتكون مصادر التنشئة الاجتماعية من ثلاث مصادر هي: الاسرة، والجامعة، والاصدقاء، وتعتبر الاسرة من العوامل المؤثرة تأثيراً طويلاً على التوجه السياسي للناخبين، وبالتالي في السلوك التصويتي لهم، ويميل الأبناء الى اعتناق القيم الايديولوجية والافكار التي يؤمن بها ابائهم، وفي هذه الحالة يتبع الناخب إرادة والديه. أما الجامعة فهي أحد أهم العوامل المؤثرة بعد تأثير الاسرة، حيث يقضي الشباب ما يقارب من 25% من وقتهم منخرطين في العملية التعليمية مع مدرسيهم أو اساتذتهم في الجامعة، وهي المرحلة التي تشكل التوجه السياسي والفكري للشباب

[1] -سعد عبدالحسين نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ص155-156.

[2] -ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، التنشئة السياسية وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع العراقي: دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي، (أطروحة دكتوراه غير منشوره)، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2002 ، ص9.

[3] - سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم: مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية، (القاهرة، مصر الجديدة، أيتراك للنشر والتوزيع، 2004)، ص28.

غالبا، وهو ما يؤثر في عملية التصويت لاحقاً اثناء التصويت في الانتخابات. كما يلعب الاصدقاء دوراً مهماً في تحديد توجهات الشباب الانتخابية.[1]

إن غياب الممارسات الديمقراطية في عراق ما قبل عام 2003، أدى إلى بروز السلوك الطائفي فيه بعد أن هيمنت على الساحة السياسية في العراق الأنظمة الشمولية السلطوية الدكتاتورية التي أتجهت إلى تبني السلوك الطائفي نتيجة لضعف القاعدة الاجتماعية، وأصبح النظام الدكتاتوري الفردي في هذه الحالة فخوراً من الداخل بانقسام أهلي عصبي تفتقد معه علاقة المواطنة، وهي علاقة تحتية وركيزة مهمة في تشكيل الوحدة الوطنية وتحقيق الاندماج الاجتماعي. وبغياب التجانس والوحدة يتأسس الكيان على تعايش حذر، وأحياناً مغشوش بين جماعات مختلفة ومتباينة تعجز عن توليد ولاء أعلى يتجاوز حدود عصبيتها من جنس الولاء للنظام.[2]

فضلاً عن ذلك فإن التنشئة الاجتماعية في المجتمعات الشرقية ومنها المجتمع العراقي تقوم على علاقات رأسية، سواء في البيت أو المدرسة، أو الجامعة، أو المجتمع، أي أنها علاقات قهرية سلطوية؛ بدلاً من أعتمادها على سلطة عقلية تقوم على علاقات أفقية.[3]

ويمكن القول أن السلوك السياسي للمواطن العراقي يعود في طبيعته إلى مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية العراقية، والتي أخذ النظام السياسي السابق الدور المؤثر فيها بحكم المدة الزمنية الطويلة وقيامه في غرس ثقافة الواجب والخضوع والخوف حتى أصبح المواطن العراقي لا يعرف حقوقه السياسية، وإن عرفها لا يستطيع أن يطالب بها، أو أن يعبر عنها، وإنما عليه أن يعرف قائمة طويلة من الواجبات وينفذها، كما إنه أصبح ينقاد وراء الانتماءات السياسية والدينية ويبتعد عن الواقعية السياسية. كما أن التنشئة الطائفية والاثنية والاستقطاب الطائفي للمواطن العراقي بعد 2003 كان لها الدور الأكبر في السلوك الانتخابي للمواطن العراقي.

---

[1] – محمد تركي بني سلامة واخرون، محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الاردني: (دراسة حالة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات في الاردن لعام 2017)، (الاردن، جامعة اليرموك، 2019)، ص36.

[2] – شيماء حسين عبيد، دور التنشئة الاجتماعية –السياسية في التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير (غير منشوره)، جامعة بغداد، بغداد، 2014، ص121.

[3] – أشرف عبدالوهاب، التسامح الاجتماعي بين التراث والتغير، سلسلة العلوم الاجتماعية، (القاهرة، مكتبة الاسرة،، 2006)، ص225.

فمعظم الناخبين العراقيين قد صوّتوا على أساس هوياتهم الفرعية (الدينية، أو الطائفية، أو العرقية)، وأسسوا لعملية سياسية انتجت المحاصصة الطائفية التي ادت الى غياب بناء الدولة المدنية وانتشار ظاهرة الفساد على كافة الاصعدة، فضلاً عن انتشار المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي قوضت الكثير من جهود التنمية، وبالتالي أفرزت نتائج تلك الانتخابات نخبة سياسية على أسس طائفية متناحرة تعطل في أغلب الاحيان صدور القرارات السياسية، والسبب في ذلك هو ضعف الوعي الوطني الجماهيري، وهذا يؤكد على أن المجتمع العراقي هو جزء من إشكالية تعقّد الوضع الاجتماعي والسياسي الذي يعيشه العراق اليوم.

ثالثاً: الحملات الانتخابية:

تعتبر المعاملة العادلة للمرشحين والاحزاب السياسية خلال الانتخابات فضلاً عن وجود بيئة مناسبة للحملات الانتخابية مفتوحة وشفافة للكل أمراً مهماً لحماية نزاهة عملية الانتخاب.[1]

الواقع أن الحملات الانتخابية في المجتمعات العربية ومنها المجتمع العراقي تتسم بطابع خاص يميزها عن ما عرف من تقاليد دعائية في المجتمعات الغربية، ورغم بعض الاختلافات من منطقة عربية الى اخرى، إلا أن القاسم المشترك بينها يتمثل في توظيف الفلكلور أو ما يسمى بالتراث الشعبي في الحملات الانتخابية، بل وفي كل مراحل التنشئة الاجتماعية والسياسية للفرد، إذ تزرع في كيانه منذ نعومة أظافره عصبية الانتماء الأولي وضرورة التمسك بذلك الانتماء وتقديسه وتقديم مصلحة ذلك الانتماء على المصلحة الشخصية.[2]

ومن وسائل الدعاية الانتخابية المؤثرة في السلوك الانتخابي في العراق هو الاتصال المباشر بين المرشح –خاصة في المجتمعات التقليدية الطائفية أو القبلية– والناخب التي تعد الركيزة الاساسية للاتصالات التي يجريها المرشح السياسي وخاصة في مجتمعاتنا العربية، ومن نماذج الاتصال المباشر وتأثيره على الحملات الانتخابية ما نراه في الانتخابات البرلمانية من لجوء

[1] – عبدالحميد يونس زايد واخرون، اتجاهات الشباب نحو السلوك الانتخابي في برلمان 2015، (مصر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، بلا تاريخ)، ص85.

[2] – محمد خداوي، الانتخابات في الوطن العربي: بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، (الجزائر، 2012)، ص51.

المرشحين لممارسة نشاطاتهم الانتخابية عن طريق ديوان العشيرة، أو الزيارات الشخصية والتركيز على رابطة القرابة، وعلى المنزلة الاجتماعية للمرشح للانتخابات.[1]

المطلب الثاني: المحددات التنظيمية والقانونية:

أولاً: طبيعة النظام الانتخابي:

تلعب قوانين ونظم الانتخابات دوراً بارزاً في التأثير في السلوك الانتخابي، إذ يتعين على الناخب أن يؤسس الأهلية ليتمكن من ممارسة التصويت، وهذه الاهلية قد ترتبط بمتطلبات معينة، مثل الحصول على الجنسية، واتمام سن معين. والتسجيل في جدول الناخبين، وغيرها. فالتسجيل على سبيل المثال عملية تحتاج الى الذهاب الى مركز معين خلال فترة التسجيل، والفرد الذي يغير مكان سكنه قد يجد صعوبة في نقل صوته، وبشكل عام يمكن القول أنه كلما كانت معوقات التسجيل أكثر قل الإقبال على التصويت، والعكس صحيح، حيث إن وضع قوانين تسجيل أكثر تساهلاً سوف يؤدي الى زيادة أعداد الناخبين. وهناك بعض القوانين الانتخابية قد تدفع بالمواطنين الى مقاطعة الانتخابات، فكثير من الدول حديثة العهد بالديمقراطية لديها قوانين انتخاب تتحكم بنتائج الانتخابات قبل اجرائها.[2]

ويلعب النظام الانتخابي دوراً هاماً في دفع الناخبين الى التوجه الى صناديق الانتخابات، إذ من شأنه أن يشجع على المشاركة الانتخابية ببساطة إجراءاته ووضوحها وشفافيتها ومرونتها، ومن شأنه أن يزيد من نسبة الامتناع والعزوف الانتخابي بتعقيداته وغموض اجراءاته، كما أن تأثيره لا يقتصر على توزيع المقاعد فقط، بل يؤثر كذلك على السلوك الانتخابي ويظهر ذلك في توزيع الأصوات، فالناخبون لا يصوتون لذات الاحزاب في نظام الاغلبية أو التمثيل النسبي، وفي نظام الاقتراع بدورة واحدة أو بدورتين، إذ إن سلوك الناخبين الى حد ما هو انعكاس للنظام الانتخابي.[3]

---

[1] – محمد تركي بني سلامة واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص39–40.

[2] – محمد تركي بني سلامة واخرون، مصدر سبق ذكره، ص36.

[3] –سميرة بارة، أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه: دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولود معمري–تيزي وزو، رسالة ماجستير (غير منشوره)، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص137.

ويعكس تقسيم الدوائر الانتخابية الى دوائر متعددة أحد أهم محددات النظام الانتخابي في المستقبل المنظور، إذ ادى هذا التقسيم الى صراعات عشائرية بين نواب ومرشحي الدوائر الانتخابية، ومنها على سبيل المثال النزاع العشائري بين النائب هيبت الحلبوسي والنائب فالح العيساوي حول السيطرة على الدائرة الانتخابية المخصصة لقضاء العامرية الذي تقطنه عشائر البو عيسى.

ثانياً: طبيعة وتوقيت الانتخابات:

تتباين آراء الباحثين بخصوص التوقيت الأفضل لإجراء الانتخابات الأولى في دول ما بعد النزاعات الاثنية، إذ يؤكد بعض الباحثين أنه من الأفضل إجراء الانتخابات بعد انتهاء الصراء مباشرة ويستندون في ذلك الى عدد من الحجج منها أنها تعمل على انهاء الصراع وتدفع الأطراف الخارجية للقيام بدعم المجتمع سواء مادياً أو سياسياً أو فنياً، كما تتصل الحجج بالادوار الايجابية للانتخابات في تدعيم السلام والديمقراطية لأنها تسهل عملية التسوية السلمية وتسرع عملية التحول الديمقراطي، بينما يرى باحثون اخرون ضرورة تأجيل الانتخابات معللين ذلك بعدد من الاسباب منها ضعف القوى والأحزاب السياسية وعدم امتلاكها للقدرات والامكانات اللازمة للمنافسة في الانتخابات. فضلاً عن ضعف مؤسسات الدولة المختلفة التي يمثل وجودها شرطاً أساسياً لنجاح الانتخابات. كما أن طبيعة المراحل الانتقالية تحتاج الى توافق النخب قبل اللجوء الى الشعب من خلال الانتخابات، وبالتالي تتطلب هذه المراحل بناء التوافقات بين النخب في الغرف المغلقة وعدم تصدير الخلافات الى الشارع.[1]

في العراق أختلفت توجهات المواطنين من الانتخابات من محافظة عراقية لأخرى، ففي بغداد مثلاً تكون طبيعة المشاركة الانتخابية ونسبتها مختلفة عن بقية المحافظات، وهذا نابع من الثقافة السياسية السائدة، فضلاً عن الوعي السياسي، ومدنية التوجهات، أما في بقية المحافظات فتتزاحم فيها جملة من المحددات القبلية أو الطائفية أو الاثنية المؤثرة بشكل واضح على سلوك ناخبيها، والمثال الواضح على ما سبق القول هو أن الاستفتاء على الدستور العراقي الدائم عام 2005

[1] –وليد حسن رجب قاسم، الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي: دراسة تحليلية، مجلة المستقبل العربي، العدد (487)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2019)، ص ص45–46.

واجهته عدة معوقات أبرزها نسبة الامتناع والعزوف الكبيرة الذي أبدته بعض المحافظات العراقية التي كانت لا تؤمن بشرعية السلطة السياسية في بغداد.

كما أن تحديد توقيت الانتخابات العراقية المبكرة في شهر تشرين الاول من العام 2021، لم يكن مناسباً، وذلك بسبب عدم اكتمال تحديث بيانات البطاقة البايومترية، والتي من دونها ستشهد الانتخابات المقبلة تزويراً كبيراً كما حدث في سابقاتها، وهذا سيحد من شرعية الانتخابات والجدوى التي بكرت بتوقيتها أن لم تعدمه. كما أن عدم وجود ضمانات لنزاهة مطلقة للانتخابات المبكرة وسيطرة الاحزاب السياسية على مفاصل العملية السياسية، وادارات المحافظات، وانتشار السلاح خارج اطار الدولة، والمال السياسي والدعاية وتأثير التدخلات الخارجية كلها مجتمعة تهيء لوجود بيئة غير مستقرة لا تحفز على المشاركة الفعالة في الانتخابات المبكرة في شهر تشرين الثاني المقبل.

بناء على ما سبق، فإن اختيار توقيت الانتخابات لم يكن مناسباً، فقد أجريت في ظل حالة من العنف الطائفي وهو ما جعل من هذه الانتخابات أداة لتأجيج العنف بدلاً من أن تكون وسيلة لتحقيق الاستقرار والاعتدال، وبالتالي فقد كان من الأفضل تأجيل هذه الانتخابات حتى يتم الوصول الى حالة من الاستقرار. كذلك فإن هذه الانتخابات لم تتم بناءً على توافق القوى المجتمعية والسياسية المختلفة، ذلك التوافق اللازم لنجاح الانتخابات في أدائها لوظائفها وتحقيقها لمقاصدها.[1]

المطلب الثالث: المحددات الاجتماعية والاقتصادية:

أولاً: الولاءات الفرعية:

تلعب الانتماءات العرقية أو الدينية أو الاثنية دوراً مهماً في اختيار الناخب، وفي سلوكه التصويتي، حيث يحاول الناخب البحث عن أفضل المرشحين الذين يدافعون عن حقوقه العرقية أو الدينية، ومثال ذلك السود في الولايات المتحدة الامريكية، والأقليات في دولها، وكذلك الاقليات الدينية التي تصوت لصالح مرشحيها الذين يتولون الدفاع عن حقوقها. وفي المجتمعات التقليدية تتحول الانتخابات الى آليات فرز طبقي وقبلي وعشائري وطائفي وعرقي واثني، وقد يتحول

[1] – وليد حسن رجب قاسم، مصدر سبق ذكره، ص49.

موسم الانتخابات الى طقوس اجتماعية لإحياء العصبيات الدنيا، حيث يكون المناخ مناسباً لتأكيد الهويات الطائفية والقبلية. وكل الانتماءات المعطلة للحياة الديمقراطية في المجتمع. وهذا يعني أن الديمقراطية قد تتحول الى عملية هدم لا بناء، وتدمير لا تطوير، بل قوة تدفع المجتمع الى دوائر اللا نظام، وهذا ما يحدث في كثير من المجتمعات التقليدية التي تزدهر فيها مواسم السقوط والانحدار بالعملية الديمقراطية الى وضعيات طائفية وعشائرية وقبلية مضادة لجوهر الديمقراطية ومعناها ودلالتها.[1]

ويعد شعور إحدى المكونات الاجتماعية العراقية بعدم إنتماءها للعراق كوطن ومطالبتها بالإنفصال، أو حمل السلاح بوجه الدولة يحدث شرخاً قوياً في مفهوم المواطنة والهوية الوطنية ويعيق تكوينهما، كما أن غياب الدولة المدنية ذات المؤسسات الفاعلة ديمقراطياً، مع وجود طبقة سياسية ذات توجه نحو التفعيل الرمزي لقوى ما قبل الدولة والمراجع الأولية، المتصارعة والمختلفة، والتي لم تتعرف على العمل السياسي الديمقراطي من قبل، وهي في الأصل عنصر تشظ وليست عنصر توحيد، وبدا واضحاً أن المواطنة في العراق لن تتحقق في ظل إنتماءات قبلية، وأثنية، وطائفية، تجعل الفرد جزءاً متلاحماً من الجماعة قبل الولاء للوطن. ولقد عملت الطبقة السياسية العراقية بعد إنهيار الاستبداد على إقتسام السلطة وليس على بناء الدولة، على وفق أسس المحاصصة الطائفية والعرقية، وهذا الأمر أدى إلى تضخم الولاءات الضيقة ورسخ التعصب للهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، ومن ثم طعنت فكرة المواطنة في الصميم، وأصيب مشروع بناء الدولة المدنية العراقية بالتعثر جراء ذلك.[2] بعد سقوط السلطة السياسية في عام 2003 نمت الولاءات القبلية والطائفية بشكل أكبر، فأصبحت الثقافة في العراق اليوم تفرض الانتماء الطائفي والقبلي على حساب الكفاءة والعلم والموضوعية، وهو ما جسد ظاهر جلب المسؤولين لأقاربهم وإبعاد الآخرين، وهذا يعني تشجيع الثقافة الفرعية على حساب المواطنة العراقية ، وهذا النوع من الثقافة لا يمكن له بناء وطن لإنحساره في حيز مكاني ضيق (مكان أشغال هذه الفئة). وعلى الرغم من مسؤولية مؤسسات النظام السياسي بإعتباره

[1] –محمد تركي بني سلامة واخرون، مصدر سبق ذكره، ص39.

[2] – امل هندي الخزعلي، التعايش السلمي في العراق ضمانات النجاح وآليات التفعيل، في التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني، (جامعة السليمانية، كلية العلوم السياسية، 4-5 نيسان، 2011)، ص ص186-187.

واحداً من مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية في الحد من سياسة المحتل الأمريكي بوصفه مؤثراً خارجياً على الثقافة وتغييرها من ثقافة الخضوع التي سادت العراق لفترات طويلة إلى ثقافة سياسية مشاركة إلا أن شيوع ظاهرة العنف لأسباب دينية وطائفية وعرقية وسيادة أجواء عدم الثقة والتسامح وعدم الإعتراف بالآخر، وشيوع الإعتداءات التعسفية وإنتهاك حقوق المواطنين وهجرة السكان إلى خارج القطر واللامبالاة والإغتراب، مضافاً إلى هذا عملية ترييف المدن التي أخذت تشيع ثقافة القبيلة بدلاً من الثقافة المدنية عززت من الثقافات الفرعية وشوهت الثقافة العامة وأضعفتها. وكل ذلك أدى إلى ضعف الثقافة السياسية المدنية لدى المجتمع العراقي على ممارسة العمل السياسي الديمقراطي، إضافة إلى إخفاقات الدولة في التصدي لمشاكل المجتمع في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي يمكن أن يضعف ثقة المحكومين بالحكام مما يولد عنصر اللامبالاة السياسية. كما أن ضعف الطبقة الوسطى في العراق وضعف إهتماماتها السياسية أدى إلى ضعف المطالبة بالمشاركة السياسية"* الديمقراطية لتولي الحكم وإدارة شؤونه بسبب تردي الوضع الاقتصادي، فالاقتصاد العراقي هو اقتصاد أحادي الجانب يشكل النفط أساس وإرداته، واعتماد أبناء هذه الطبقة على الراتب الحكومي(الإعتماد على الحكومة)، لا يجعلها في وضع تستطيع أن تطالب بحقوقها أو أن تقف بوجه السلطة الحاكمة، أو أنها تلجأ إلى الإهتمام بمصالحها الشخصية تحقيقاً للربح مثلاً.[1]

إن المجتمعات غير الديمقراطية يكون ولاء الناخب فيها أساساً للدين والطائفة والقبيلة، وهو ما ظهر بشكل واضح خلال الانتخابات التي جرت بعد التغيير في العراق، فالسلوك الانتخابي العراقي تتحكم به الانتماءات والولاءات الفرعية وليست البرامج السياسية للمرشحين، وسيظل مزاج

---

* - عرفها صاموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington) على إنها: النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون، بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصل أم منقطعاً، سلمياً أم عنفياً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال. ينظر:

Samauel P.Huntington and John M. Nelson, no easy, politic participation in developing countries, Harvard, university press, U.S.A., 1976.p 3. وكذلك تعرف المشاركة السياسية بأنها المشاركة الجماهيرية والإسهام الشعبي في العملية السياسية، وهذه المشاركة يمكن أن تأخذ شكل المشاركة الديمقراطية أو شكل التعبئة الشمولية. ينظر: ثامر محمد كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسية العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، (عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2004)، ص182.

[1] – سعد عبدالحسين نعمة، مصدر سبق ذكره، ص158.

العراقيين مشبع بالاتجاهات الطائفية والاثنية والعرقية إلى أن ينتقل العراق الى مرحلة بناء الدولة المدنية وتحقيق الديمقراطية التي يستطيع المواطن العراقي فيها تقييم البرامج السياسية للمرشحين بعيداً عن خلفياتهم الطائفية والاثنية والعرقية للمرشح.

ثانياً: الأمية:

هناك علاقة قوية بين التعليم والإقبال على التصويت أولاً، واختيار المرشح ثانياً، فالتعليم يخلق فرص أكبر لدى الأفراد للتعلم عن السياسة واتقان الجوانب البيروقراطية للتسجيل والتصويت. فخريجو الكليات الجامعية يصوتون أكثر من خريجي المدارس الثانوية، كما أن التعليم يزيد الضغط الاخلاقي للتصويت بوصفه نوعاً من المسؤولية الاجتماعية والشعور بالواجب الوطني، وتؤكد الكثير من الدراسات على أن المتعلمين يميلون إلى الاطلاع بشكل جيد على الأمور السياسية، وإلى متابعة الحملة الانتخابية في وسائل الاعلام، ولا شك في أن الاطلاع على الامور السياسية يزيد الاهتمام بموضوع الانتخابات، فكلما زاد حس الفرد بالعالم السياسي زاد ميله إلى الاهتمام به، بينما يؤدي عدم فهم السياسة الى تجنبها، وبالتالي العزوف عن المشاركة في الانشطة السياسية ومنها التصويت.[1] واجه التعليم في العراق ومنذ تأسيس الدولة العراقية الى سقوط النظام السياسي في 2003/4/9، عدة تحديات، كما وشهد التعليم فيه بعد عام 2003، تحولات عميقة بعد سلسلة من الازمات تعرضت لها مؤسسات التعليم خلال مرحلة الاستبداد قبل 2003، مما جعلها غير قادرة على مواكبة التغييرات التي حدثت على مستوى احتياجات المجتمع والتنمية، وبات تدني التعليم وارتفاع نسبة الامية فيه أهم محددات السلوك الانتخابي في العراق بعد 2003، بسبب ارتفاع مستويات الفقر مما أسهم في عدم اهتمام الأسر بالتعليم كأحد الضروريات في الحياة، مما أضطر الكثير من الفتيان ترك أو عدم الالتحاق بالدراسة لإعالة أسرهم، ومن ثم أسهم في ارتفاع درجات الامية في المجتمع العراقي.[2] وهذه المستويات المرتفعة من الامية ستؤدي الى الجهل بالحقوق المدنية والسياسية، وستضعف من قدرة المواطن على صيانتها، وستزيد من فرص انتشار الزبائنية السياسية، وتحول المواطن الى

[1] – محمد تركي بني سلامة واخرون، مصدر سبق ذكره، ص34.

[2] –محمد محي الجنابي، سياسات اعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع، (عمان، دار دجلة للنشر والتوزيع، 2019)، ص118.

سلع تباع وتشترى بدرجة وظيفية أو خدمة عامة هي من حقوقه التي كفلها له الدستور العراقي الدائم والقوانين النافذة.

ثالثاً: الفقر والبطالة:

بعد التغيير أصبح العراق بيئة ملائمة لإنتشار الفقر، سيما إذا علمنا أن ما يقارب من ربع سكان العراق يقبعون تحت مستوى خط الفقر، وقد ترافقت هذه الآفة الاقتصادية– الاجتماعية، مع متغيرات جذرت المشكلة، وعرقلت سبل علاجها، ومن هذه المتغيرات الاقتصادية التي يعاني منها العراق لعقود إبتداء من عقد الثمانينيات من القرن العشرين وإلى اليوم هي مشكلة التضخم، والتي زادت بنسبة كبيرة بعد عام 2003، فقد تزايدت أسعار السلع والخدمات تدريجياً، مع حدوث أزمة المنتجات النفطية، ورفع الدعم عنها بضغط دولي بحجة إطفاء (22) مليار دولار من ديون العراق الخارجية.[1] وعبر مسح وزارة التخطيط مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق أن (30%)، من الشعب العراقي هم في خط الفقر، يعتمد بشدة حوالي (25%)، من السكان على البطاقة التموينية للحصول على حصص الغذاء. كما أظهر المسح إنخفاضاً في متوسط دخل الفرد في العراق من (255)، دولاراً عام 2003، الى (144) دولاراً عام 2004، وهذ المسح أجري على (22) أسرة بالعراق في (18) محافظة خلال العام 2004.[2]

هنا يشير (جابريل الموند)، إلى أن المشاركة السياسية تحركها أساساً موارد الأفراد، وتتمثل هذه الموارد بالوقت والمال والمهارات وتوجهات الأفراد تجاه أنفسهم واتجاه النظام السياسي، وينطلق (الموند) من افتراض مؤداه أن أفراد الطبقة العليا مشاركون في العملية السياسية أكثر من أفراد الطبقة الدنيا، ويفسر ذلك بأنهم يعيشون في بيئات اجتماعية تجعلهم ينظرون الى المشاركة السياسية نحو بايجابية.[3] وقد بينت الكثير من الادبيات السياسية في مختلف الأنظمة السياسية أن الأغنياء يصوتون أكثر من غيرهم، بينما ينشغل الفقراء بالعمل لسد حاجاتهم، وليس لديهم

[1]– تصريح يونادم كنا عضو البرلمان العراقي، في مؤتمر الشباب العراقي المنعقد في بغداد بالتعاون مع المكتب الانمائي للأمم المتحدة (UNDP)، في 30/ نيسان/ 2011.

[2] – يحيى حمود حسن البو علي، معطيات السياسة النفطية في العراق: دروس الماضي وآفاق المستقبل، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، (78)، (بغداد، مركز العراق للدراسات، 2015)، ص400.

[3] – محمد تركي بني سلامة واخرون، مصدر سبق ذكره، ص35.

الوقت أو الاهتمام بالأمور غير المهمة في حياتهم مثل التصويت، ومستوى دخل الفرد يحدد منطقة سكنه، وربما رفاقه، فإذا كان الدخل مرتفعاً فإن النتيجة تكون الاختلاط الاجتماعي للبالغين الذي يقود الى مشاركة عالية في التصويت، والعكس صحيح بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفض، كما يمتاز الأغنياء بارتفاع مصالحهم في النظام السياسي مما يزيد الرغبة في المشاركة السياسية لإختيار الشخص الأنسب، ولدعم النظام السياسي عن طريق المشاركة فيه.[1]

أما اشكالية البطالة فهي الأخرى في تفاقم كبير، حيث أشارت تقارير وزارة التخطيط في احصائيات لها في عام 2006، وبداية عام 2007، إلى أن معدل البطالة في العراق قد وصل إلى 53%، وتعد هذه الظاهرة أحد أهم الاشكاليات التي تزيد من حدة التوترات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.[2] وتشير التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط، إلى إن البطالة أصبحت مشكلة خطيرة، بسبب إرتفاع نسبتها إلى نحو 28،1% من إجمالي القوى العاملة، وأن غالبية العاطلين هم من فئة الشباب، إذ ينتمي 21،3% من العاطلين إلى الفئة العمرية 15–19 سنة. وأن 27% من العاطلين ينتمون إلى الفئة العمرية 20–24 سنة. وترتفع البطالة الناقصة (وهي البطالة الناجمة عن إنخفاض ساعات العمل، أي دوام جزئي)، لتصل إلى نسبة 40،2%.[3] علماً أن 98% من قوة العمل توجد في نشاط انتاجي سلعي وخدمي لا تتعدى مساهمته 30% من الناتج المحلي الاجمالي، وأن 50% من قوة العمل تشتغل في الخدمات الهامشية التي يعيش أغلب العاملين فيها على مستوى خط الفقر بمعدل دخل (2) دولار يومياً، بينما تعيل ميزانية الدولة عن طريق الرواتب والأجور للموظفين ومتلقي الرعاية الاجتماعية

[1] –ريمو وولفينغر وستيفن رمز نشون، من يصوت؟ ترجمة: فؤاد السروجي، (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2007)، ص323.

[2] – محمد عبد صالح حسن وعماد صلاح، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق، مجلة الاستاذ، العدد (135)، جامعة بغداد،(بغداد، 2011)، ص9.

[3] – احمد عمر الراوي، البطالة في العراق...الواقع وتحديات المعالجة، مجلة شؤون عراقية، العدد الخامس، مركز العراق للأبحاث، (بغداد، كانون الثاني 2011)، ص ص34035.

والمتقاعدين حوالي (25) مليون عراقي من اصل نحو (30) مليون نسمة، مما يؤكد الطابع الريعي المركزي الرعوي الديمقراطي للدولة العراقية.[1]

وتعد تدخلات صندوق النقد الدولي في اقتصاديات الدول وسيلة للإضرار بالدول الفقيرة، وهذا ما تحدث (جوزيف استجليتز)، والذي عمل في البنك الدولي، حيث وصف عملية اتخاذ القرارات في الصندوق بأنها تعتمد على خليط غريب من الايديولوجيا والاقتصاد الرديء، وهي عقيدة تخفي وراءها مصالح خاصة، فعندما كانت الازمات تضرب بلداً ما، كان الصندوق يصف حلولاً قديمة وغير ملائمة دون ان يأخذ في الاعتبار الآثار التي تنتج عنها وتؤثر سلبياً على حياة تلك الشعوب. وقد ادى هذا طبقاً لوجهة نظر استجليتز، الى ان حالات فشل الصندوق في حل مشكلات البلدان النامية كانت دائماً ما تزيد على حالات نجاحه، وقد انتجت سياسات الصندوق الخاصة بالتكيف الهيكلي لمواجهة الازمات وحالات عدم التوازن المزمنة في اقتصادياتها الدولية، التي طلبت مساعدة الصندوق العديد من حالات الهياج الشعبي والمجاعات فيها، وكانت المزايا التي تذهب فقط الى الاثرياء فيها بينما يزيد الفقراء فقراً.[2]

ففي ظل تزايد الأزمات الاقتصادية وانتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة العراقية، لا يمكن أن نتوقع إلا العزوف والامتناع عن التصويت في الانتخابات المبكرة المقبلة، فالواقع السياسي والاقتصادي والانغلاق وغياب فكرة الاصلاح كلها عوامل دفعت بشريحة كبيرة من المجتمع العراقي للخروج في احتجاجات ما يعرف بـ(احتجاجات تشرين الاول 2019)، فمن غير المتوقع أن يتحمس الشباب والعاطلين للمشاركة السياسية في الانتخابات. لذلك يهاجر العديد من الشباب العراقيين المؤهلين إلى دول أخرى في سبيل العمل وتحسين مستوى المعيشة والبحث عن حياة أفضل، وهي هجرة المواهب التي يُمكن أن يكون لها تأثير سلبي طويل المدى على سوق العمل العراقي. وتنتشر مشاعر الإحباط والتشاؤم بين هؤلاء الشباب تجاه مستقبلهم بعد الدراسة الجامعية، فهؤلاء العاطلين لن يعطوا أصواتهم لأي جهة

1- منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان انموذجا 1990-2011، (بيروت، العارف للمطبوعات، ط1، ايلول 2012)، ص325.

2-عصام ملكاي، الاسباب العالمية لبواعث الارهاب، كلية العلوم الاستراتيجية، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 13-2014/10/18)، ص ص10-11.

سياسية في الانتخابات المقبلة، بسبب التشاؤم بشأن مستقبل الدولة العراقية، وهو ما سيضطرهم للسفر للخارج رغم ارتباطهم ببلدهم.

لقد تعاظم نمو الهوامش الفقيرة والعاطلة عن العمل التي يغلب على عيشها وحياتها اليومية فراغ الحياة و"الاغتراب الداخلي"، وقذفت بها الهرمية الاقتصادية السياسية لتكون خارج مفهوم المواطنة والعيش الكريم، بل انسلخت تلك القوى البشرية الملتصقة بالمكونات والاثنيات بمرور الوقت وتحولت الى راكدة تسكن وتستقر خارج المجال النفعي المركزي المنغلق للجماعات المكوناتية الريعية (بعد تحصيل مقاعد الديمقراطية بإرادة المكونات المغلوبة، لتتحول تلك الجماعات الى قوى تتكالب على انتزاع الريع النفطي بنزعة الثراء. إنها قوى مهيمنة متناثرة بين مكوناتها الفقيرة وتستمد القوة منها في ادارة اشكالية تحصيل الثروة النفطية من الدولة.[1]

فالوضع العراقي المتردي اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، لن يوفر بيئة سليمة لمشاركة سياسية فاعلة في الانتخابات المستقبلية، فالمهمشون الغاضبون والمراقبون بدقة لتكدس الثروات، فسكان العشوائيات والعاطلين عن العمل المستبعدين عن الاستفادة من الريع النفطي الهائل بعد 2003، لن يشاركوا في الانتخابات المقبلة من غير تغيير سياسي يطمحون من خلاله إلى قادم مغاير يستميتون من أجله.

الخاتمة:

تناول هذا البحث محددات السلوك الانتخابي للناخب العراقي بعد عام 2003، والتي تتوزع بين محددات سياسية تشمل الثقافة السياسية السائدة في العراق، ثم طريقة التنشئة الاجتماعية السياسية فضلاً عن المحددات التنظيمية للانتخابات، اضافة للمحددات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر هي الاخرى بشكل واضح على السلوك السياسي للناخب العراقي. واشرنا من خلال البحث مجموعة من **الاستنتاجات** هي:

[1] – مظهر محمد صالح، من صراع المكونات الى صراع الطبقات: مقاربة في الاقتصاد لسياسي، في فارس كمال نظمي وحارث حسن، الاحتجاجات التشرينية في العراق: احتضار القديم واستقصاء الجديد، (بغداد، مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون، 2020)، ص12.

1- ضعف الوعي السياسي للناخب العراقي، وضعف البرامج التعبوية للحملات الانتخابية ومحدودية تأثيرها في التنشئة الاجتماعية السياسية بعيداً عن الهويات الفرعية للمجتمع.

2- ضعف الثقافة السياسية المساهمة في العراق بعد التغيير، وسيادة الثقافات الطائفية والقبلية التي تتحكم بشكل واضح في التوجهات السياسية للناخب العراقي.

3- زيادة العزوف السياسي عن المشاركة السياسية في الانتخابات سببه الفساد السياسي والمالي، وعدم جدية النخبة السياسية في اصلاح العملية السياسية في العراق، فضلاً عن عدم قدرتها على القيام بوظائفها الاساسية في الدفاع عن الوطن والمواطن، وتوفير متطلبات الحياة الاساسية، اضافة لما سبق هو عدم الوفاء بالوعود من قبل السياسيين للمواطن في تحسين مستوى الحياة المعيشية في العراق.

4- تعد الانتماءات الفرعية في العراق من ابرز محددات السلوك الانتخابي في العراق بعد عام 2003. وتعد العلاقات الاجتماعية والانتماء القرابي أو الطائفي أحد مميزات السلوك الانتخابي في العراق خاصة والمجتمعات في دول عالم الجنوب بشكل عام.

ومن خلال الاستنتاجات السابقة وما توصل اليه البحث يمكن ان نوصي بالاتي:

1- العمل على بناء سياسات للتثقيف السياسي بعيداً عن الانتماءات الفرعية للمواطن العراقي، تتسم بالديمومة والاستدامة، ولا تكون منحصرة في اوقات الانتخابات فقط، وتتكفل بها وزارة الثقافة ومفوضية الانتخابات المستقلة.

2- في ظل جائحة كورونا يأتي وجوب استغلال مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة للحملات الانتخابية، وفي ابراز دور المرشح في المجتمع وعرض برنامجه الانتخابي، بديلاً عن التواصل الشخصي الذي كان سائداً خاصة في الارياف والمناطق ذات الثقافة التقليدية.

3- بناء سياسات اجتماعية تخفف من حدة الفقر والبطالة والامية التي تعد محدد بارز للسلوك الانتخابي في العراق بعد 2003.

4- القيام بحملات توعوية للابتعاد عن المصلحة والزبائنية التي تربط المواطن بعلاقة مصلحة للحصول على منافع شخصية بعيداً عن متغيرات الساحة الوطنية التي تحدد مستقبل الدولة العراقية التي تسير اليوم الى مستقبل مجهول، والتي تعمل على انتشار المال السياسي والرشاوى الانتخابية بين الناخبين.

5- ضرورة دراسة اسباب العزوف الانتخابي والنسب لمتدنية للمشاركة السياسية، والعمل على تذليل تلك المعوقات التي تحد من فاعلية النظام السياسي وتعمل على تآكل شرعيته السياسية.

قائمة المصادر

الكتب:

1-الناهي، احمد عبدالله وخضر عباس عطوان، **السلوك السياسي: دراسة نظرية وتطبيقية**، الطبعة الاولى،(عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017).

2-عبدالوهاب، اشرف، **التسامح الاجتماعي بين التراث والتغير**، سلسلة العلوم الاجتماعية، (القاهرة، مكتبة الاسرة، 2006).

3-كامل ثامر محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسية العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، (عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2004).

4-وولفينغر، ريمو وستيفن رمز نشون، **من يصوت؟**، ترجمة: فؤاد السروجي، (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2007).

5-سلوم، سعد، **الوحدة في التنوع: التعددية وتعزيز المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في العراق**، (بغداد، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، 2015).

6-سلوم، سعد، **حماية الاقليات الدينية والاثنية واللغوية في العراق: دراسة تحليلية في الاطر الدولية والاقليمية والوطنية**، (الكوفة، كلية الاداب، جامعة الكوفة، 2017).

7-خطاب، سمير، **التنشئة السياسية والقيم: مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية**، مصر الجديدة، (مصر، أيتراك للنشر والتوزيع، 2004).

8-الطائي، صالح عباس، **المدخل الى السياسة الخارجية: دراسة في السلوك السياسي الخارجي**، (بغداد، مطبعة الكتاب، 2014).

9-مصباح، عامر، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005).

10-حافظ، عبد العظيم جبر، **التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل**، (بيروت، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، 2011).

11-زايد، عبدالحميد يونس واخرون، **اتجاهات الشباب نحو السلوك الانتخابي في برلمان 2015**، (مصر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، بلا تاريخ).

12-مزهر، عدي عبد، **ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق**، (بيروت، مكتبة زين الحقوقية والادبية، 2017).

13-بشارة، عزمي، **(الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة)**، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2018).

14-ملكاي، عصام، **الاسباب العالمية لبواعث الارهاب**، كلية العلوم الاستراتيجية، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 13-2014/10/18).

15-علي، احمد علي، **السلوكية مدخل لدراسة السلوك وفهمه وتطوره**، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1983).

16-بيلي، فرانك، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الامرات، مركز الخليج للأبحاث، 2004).

17-بروا، فيليب واخرون، **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة: هيثم اللمع، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2005).

18-بيومي، محمد احمد، **الانثروبولوجيا الثقافية**، (بيروت، الدار الجامعية, 1983).

19-بني سلامة، محمد تركي واخرون، **محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الاردني: (دراسة حالة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات في الاردن لعام 2017)**، (الاردن، جامعة اليرموك، 2019).

20-الجابري، محمد عابد في سيد ياسين وآخرون، **العرب والعولمة، العولمة والهوية الثقافية: تقييم نقدي لممارسات العولمة الثقافية**، ط3، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2003).

21-صالح، مظهر محمد، **من صراع المكونات الى صراع الطبقات: مقاربة في الاقتصاد لسياسي، في فارس كمال نظمي وحارث حسن، الاحتجاجات التشرينية في العراق: احتضار القديم واستقصاء الجديد**، (بغداد، مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون، 2020).

22-العيداني، منتصر، **قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان انموذجا 1990-2011**، (بيروت، العارف للمطبوعات، ط1، ايلول 2012).

23-البو علي، يحيى حمود حسن، **معطيات السياسة النفطية في العراق: دروس الماضي وآفاق المستقبل**، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، (78)، (بغداد، مركز العراق للدراسات، 2015).

البحوث والدراسات:

1- الراوي، احمد عمر، البطالة في العراق...الواقع وتحديات المعالجة، **مجلة شؤون عراقية**، العدد الخامس، (بغداد، مركز العراق للأبحاث، كانون الثاني 2011).

2- الخزعلي، امل هندي، التعايش السلمي في العراق ضمانات النجاح وآليات التفعيل، في التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل، **اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني**، (السليمانية، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، 4-5 نيسان، 2011).

3- القيم، كامل حسون، البرلمان والحكومات المحلية في الرأي العام العراقي، **مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، العدد الخامس- السنة الثانية، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابريل /نيسان 2013).

4- بليه، لحبيب وعبدالله بالغيث، محددات السلوك الانتخابي في الجزائر، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد (19)، (الجزائر، 2018).

5- خداوي، محمد، الانتخابات في الوطن العربي: بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد السابع، (الجزائر، 2012).

6- صالح، محمد عبد حسن وعماد صلاح، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق، **مجلة الاستاذ**، العدد (135)، (بغداد، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2011).

7- قاسم، وليد حسن رجب، الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي: دراسة تحليلية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (487)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2019).

الرسائل الجامعية:

1- نعمة، سعد عبدالحسين، المشاركة السياسية والقرار السياسي: (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، بغداد، 2009.

2- بارة، سميرة، أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه: دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولود معمري-تيزي وزو، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.

3- عبيد، شيماء حسين، دور التنشئة الاجتماعية -السياسية في التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة بغداد، بغداد، 2014.

4- الخفاجي، حمد عدنان محمود، أثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي في المجتمعات النامية والمقدمة: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2001.

5- الجدة، ميادة أحمد عبد الرحمن، التنشئة السياسية وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع العراقي: دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002.

6- حسين، هشام حكمت عبدالستار، الديمقراطية واشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة بغداد، بغداد، 2002.

الانترنيت

1- الموسوعة السياسية، مفهوم السلوك الانتخابي، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الرابط:

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A

تم زيارته في: 2021/4/25.

2- قاسم العبودي، السلوك الانتخابي، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الرابط:

https://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/29598-1-34

تمت زيارته في: 2021/4/25.